الأنباء
الاربعاء 1 اكتوبر 2014

عاشور: نطالب بإغلاق كلية الشريعة بجامعة الكويت نهائياً

صالح عاشور

أدلى النائب صالح عاشور بتصريح صحافي طالب فيه بإغلاق كلية الشريعة بجامعة الكويت لأن خريجي هذه الكلية لا يحتاج لهم سوق العمل، ولا داعي لتخريج المزيد من الطلبة من خلال هذه الكلية.

وقال عاشور: إن هناك من استغل الشهادة التي حصل عليها من هذه الكلية وعن طريق الضغط السياسي بإدخال نفسه في العمل بالنيابة العامة وإدارة التحقيقات والفتوى والتشريع بالرغم من عدم تخصصهم بالقانون، بالإضافة لذلك عدم رغبة الخريجين بالعمل في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كأئمة للمساجد.

وأضاف قائلا: إن مستوى الكلية وخريجيها دون المستوى المطلوب في هذا التخصيص ويفتقرون الى الكثير من القدرات القانونية والإدارية بالإضافة الى أنها أصبحت مكانا للمحسوبية وبعض التوجهات المتشددة والداعمة للأفكار الشاذة والمنحرفة.

وختم عاشور قائلا: نطالب بإغلاق كلية الشريعة نهائيا ودمجها مع كلية الحقوق، حيث التخصص الفعلي لاحتياج المجتمع الكويتي، كما طالب الحكومة بعدم المجاملة في هذا الموضوع والنظر في مصلحة البلد العليا بعيدا عن الضغط السياسي وعدم الاستجابة لأي ضغوط والعمل على إغلاق كلية الشريعة.

الغانم يهنئ نظيرته في جمهورية بوتسوانا بـ«العيد الوطني»

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة الى رئيسة المجلس الوطني في جمهورية بوتسوانا مارغريت نانانيانا ناشا، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

دعوات نيابية لوقف السجال حول كلية الشريعة حفاظا على الوحدة الوطنية

حمود الحمدان

د.أحمد مطيع

راكان النصف

أعرب النائب حمود الحمدان عن أمله في ان يركز أعضاء المجلس على تقديم مقترحات تنفع الوطن والمواطنين، والابتعاد عن كل ما من شأنه إثارة النعرات والفرقة داخل المجتمع الكويتي. وأضاف في تصريح صحافي رد فيه على مطالبته النائب صالح عاشور بإغلاق كلية الشريعة، ان ممارسة النواب لأدوارهم الرقابية والتشريعية لا تعني التقدم بمقترحات مثيرة للجدل او تؤدي الى انقسامات داخل المجتمع. ورأى الحمدان ان مطالبة عاشور مردود عليها، مؤكدا انها ليست مبنية على دراسة او تقارير واقعية، لاسيما مع عدم وجود إحصائيات واضحة تدلل على ان خريجي الشريعة لا يجدون وظائف لهم لدى تخرجهم.

وأضاف الحمدان ان القول ان الكلية تخرج ذوي فكر متشدد هو قول مخالف للحقيقة تماما، وعار عن الصحة، مؤكدا ان خريجي الكلية اصحاب فكر متزن، كما ان أساتذتها يجتهدون في غرس قيم الوسطية والاعتدال.

من جهته، رفض النائب د.احمد مطيع بكل شدة جميع التصريحات التي تطالب بإغلاق كلية الشريعة لما فيها من طائفية وحزبية وشق لصف المجتمع الكويتي المترابط.

وفي السياق ذاته قال النائب راكان النصف: إن السجال الطائفي حول كلية الشريعة يجب ان يتوقف حفاظا على وحدة الصف.

من جانبه، قال النائب نبيل الفضل ان ينفعونا حتى في المساجد، والكلية لم تخرج سوى دعاة التطرف. بدوره، قال النائب في المجلس المبطل الأول محمد الدلال: من المؤسف ان تكون المؤسسات التعليمية ككلية الشريعة عرضة للطرح الطائفي أو المزاجية السياسية ومخز أن تكون السلطة أسيرة لهذا الطرح.

نبيل الفضل

محمد الدلال

مزيد: كلية الشريعة تمتاز بالنهج الوسطي ومخرجاتها إيجابية في المجتمع

استغرب النائب السابق حسين مزيد ما طالب به احد النواب بإغلاق كلية الشريعة، متسائلا عن الهدف الذي يسعى له من يطالب بهذا الطلب الغريب بالرغم من المنهج الوسطي الذي تمتاز به مناهج كلية الشريعة بالكويت والاشادة بهيئتها التدريسية ومخرجات التعليم منها دائما ما تكون مفيدة ومؤثرة ايجابيا في المجتمع الكويتي المسلم فترى خريجي الشريعة ينخرطون في العديد من اهم الوظائف سواء وكلاء النيابة ومن ثم يصبحون قضاة وايضا ضباط سواء بالجيش او الشرطة وايضا معلمون افاضل وغير ذلك.

حسين مزيد

وقال مزيد في تصريح صحافي: ان المطالبة بإغلاق كلية الشريعة هي مطالبة بإغلاق الكلية المتخصصة الوحيدة بالكويت في تدريس دين الله وشريعته وهذا اعظم علم يتعلمه الانسان، ألم يدرك من يطالب بإغلاقها اننا في أمس الحاجة الى شباب يحملون شريعة الله الوسطية في وقت تمر فيه المنطقة المحيطة بالكويت بظروف اقليمية شديدة الخطورة تشتعل بها حروب طائفية وارهاب يكاد يعصف بالامة وشبابها؟

وحذر مزيد من مثل هذه المطالب التي تضرب الوحدة الوطنية بالفرقة الطائفية البغيضة في وقت نحن بحاجة فيه الى توحيد الصف الوطني.

متسائلا: ألم يئن للجميع ترك الطائفية والمصالح الانتخابية والعمل لصالح المصلحة الوطنية؟

الهاجري لعدم الرد حفاظاً على وحدة المجتمع

د. مبارك الهاجري

ثامر السليم

استغرب عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت د.مبارك الهاجري من هذا الرأي حول كلية الشريعة خصوصا دون غيرها من الكليات الإنسانية مثلا، مشيرا الى أنه لن يرد على مثل هذه الآراء.

كما نصح الهاجري الجميع بعدم الرد على مثل هذه الآراء والتصريحات غير المدروسة التي من الممكن ان تشق وحدة الصف في المجتمع.

من جانبها، قالت قائمة الشريعة التي تخوض انتخابات جمعية الشريعة بالزج بكلية الشريعة بأطروحات طائفية من البعض، مستغربين ما دعا إليه النائب عاشور، وان كلية الشريعة مهمة ومخرجاتها تمد سوق العمل بالدعاة وطلبة العلم، وان إغلاقها ضرب من الخيال.

الهاجري: العلاقات بين الكويت والبحرين تاريخية وعميقة ومتجذرة

أكد النائب ماضي الهاجري ان التصريح الذي صدر عن أحد نواب مجلس الأمة لا يمثل المجلس ولا يمثل الشعب الكويتي، مشددا على عمق العلاقات الأخوية الوطيدة القائمة بين مملكة البحرين الشقيقة والكويت، وما تتمتع به هذه العلاقات من نمو بفضل قيادتي البلدين الحكيمتين، مشيرا الى ان تلك العلاقات التاريخية المتجذرة لن تتأثر بتصريح هنا أو هناك.

وقال النائب الهاجري في تصريح صحافي انه قام بالاتصال بصفته الشخصية برئيس مجلس النواب البحريني خليفة الظهراني وأكد له تقدير مجلس الأمة والشعب الكويتي لمملكة البحرين الشقيقة، لافتا إلى ان العلاقات الكويتية ـ البحرينية قد عبرت التاريخ وهي تزهو بفضل التوجيهات السديدة من القيادة الحكيمة في كلا البلدين، مؤكدا ان التلاحم الخليجي ضرورة تحتمها دقة وتحديات المرحلة الراهنة.

وأشاد الهاجري بالسياسة الحكيمة والمتزنة لمملكة البحرين، مشيدا بالعلاقات الأخوية التي تجمع بين الكويت والبحرين وأنها تشهد على الدوام تطورا ملحوظا في مختلف المجالات وانعكاس ذلك على الزيارات المتبادلة بيننا باستمرار، مؤكدا ان البلدين يربط بينهما تاريخ ومصير مشترك، كما ان «أي إساءة لأشقائنا في البحرين هي إساءة للكويت».

ماضي الهاجري

عبدالصمد: ما أسس اختيار المبعوثين في «التطبيقي»؟

وجه النائب عدنان عبدالصمد سؤالا الى وزير التربية والتعليم العالي د.عبدالمحسن المدعج جاء فيه: نمى الى علمي وجود العديد من الشكاوى والتظلمات من قبل المتقدمين للحصول على البعثات في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، حيث تم إخضاع جميع المتقدمين للاختبارات العلمية والعملية بالإضافة الى المقابلات الشخصية، وحرصا منا على التأكد من ان لجان المقابلات قد حافظت على الحيادية في عملها ولم توقع ظلما على اي من المتقدمين وأن اللجان لم تخضع لأي ضغوط اثرت سلبا على عملها، ما قد يسبب عدم قبول بعض المستحقين، وحرصا منا على ان اللجان المعنية قد اخذت بعين الاعتبار المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي التي تعتبر العدل والمساواة من دعائم مجتمعنا وأن مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز بين المتقدمين للبعثات هو الاساس، وحيث ان الكفاءة العلمية هي المعيار الوحيد للمفاضلة بين المتقدمين للحصول على المنح والبعثات الدراسية، لذا ارجو الاجابة عن الأسئلة التالية مع إرفاق المستندات ذات الصلة:

1ـ هل هناك خطة للابتعاث في كل قسم علمي؟ وكيف يتم توزيع عدد المقاعد على الأقسام والكليات؟

2ـ ما الأسس والمعايير التي بموجبها يتم اختيار المبعوثين في كل قسم علمي؟

3ـ على اي اساس يختار كل قسم عددا من المعيدين المبتعثين بعد اجراء المقابلات الشخصية معهم؟

4ـ على اي اساس يرشح القسم العلمي عدد المبتعثين للجنة البعثات في الكلية؟

5ـ ما معايير وأسس اختيار المعيدين المبتعثين من قبل لجنة البعثات في الهيئة؟

6ـ هل هذه المعايير والأسس مختلفة عن معايير وأسس القسم العلمي ام لا؟ وإذا كان هناك اختلاف فما الاختلاف بينهما؟

7ـ يرجى تزويدي بنسخة من التعاميم والقرارات الصادرة والخاصة بتشكيل لجان مقابلات البعثات مع بيان اعضائها وتوضيح السيرة الذاتية لهم وتدرجهم الوظيفي مع ذكر المبررات والمعايير لاختيارهم.

8ـ تزويدنا بأسماء جميع المتقدمين للبعثات والكليات التي تقدموا لها وتخصصاتهم الدقيقة.

9ـ يرجى تزويدي بالدرجات التفصيلية الخاصة بتقييم المتقدمين كل على حدة (الدرجة التحريرية ـ الدرجة الشفوية ـ الدرجة العملية) موزونة بالدرجات لكل عنصر بالإضافة للدرجة النهائية المعتمدة لكل عضو من اعضاء لجنة المقابلات.

10ـ تزويدي بالتقرير الختامي المعتمد للجنة المقابلات وأسماء المرشحين الذين تمت الموافقة عليهم للابتعاث.

11ـ تزويدنا بأسماء المتظلمين على قرارات لجنة البعثات، وما الاجراء المتخذ لإنصاف المتظلمين؟

12ـ هل يتم رفض ترشيحات القسم العلمي من قبل لجنة البعثات في الكلية؟ وعلى اي اساس يتم رفض ذلك؟

13ـ هل ترشيحات القسم العلمي ملزمة للجنة البعثات في الكلية ام لا؟

14ـ إذا تم قبول المبتعث من القسم العلمي وتم رفضه من قبل لجنة البعثات، هل يحق للمترشح التظلم؟ وما الاجراءات المتبعة في هذه الحالة؟

15ـ بعد ان قامت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بنشر الاعلان الخاص بالبعثات والذي يتضمن العدد المطلوب لكل قسم وبناء عليه تقدم العديد من المواطنين لشغل تلك المقاعد، هل تم تغيير بنود الاعلان او عدد المقاعد المخصصة لكل قسم؟ وهل تم إلغاء بعض المقاعد التي تم الاعلان عنها؟ إذا كانت الاجابة بنعم في اي من البنود السابقة فما الاسباب والمبررات وكيف تم التعامل مع المتقدمين؟

عدنان عبدالصمد

وجه حزمة أسئلة لوزير الصحة

الحويلة: إحالة تجاوزات المكتب الصحي بواشنطن للنيابة العامة قرار طال انتظاره

د.محمد الحويلة

قال النائب د.محمد الحويلة ان قرار وزير الصحة د.علي العبيدي بإحالة التجاوزات الادارية والمالية بالمكتب الصحي بواشنطن إلى النيابة العامة قرار مستحق وان طال انتظاره، مشيرا الى ضرورة تطبيق القوانين ومحاسبة المسؤولين عن كم هذه التجاوزات ومن يثبت تعديه على المال العام.

وأشار د.الحويلة في تصريح صحافي الى ان ما يحدث في المكتب الصحي في واشنطن أمر لا ينبغي السكوت عنه خصوصا ان هناك محاولات كما نسمع لتمييع وقائع هذه التجاوزات إلا ان ثقتنا في جهاز النيابة العامة الذي سيباشر التحقيق في هذه التجاوزات كبيرة لانه سيطبق القانون، مبينا ان هذه التجاوزات ما كانت لتكتشف لولا تصدي مدير المكتب الصحي لها د.عبدالله الوطيب منذ العام الماضي ما يؤكد حرصه على المال العام ونحن نقدر ونشيد بجهوده وجهود العاملين معه حيث على اثر ذلك قام بمخاطبة كل من وزير الصحة آنذاك ووكيل وزارة الصحة للوقوف على حجم هذه التجاوزات واتخاذ ما يلزم، مستغربا ان يطول الفساد وزارة الصحة ومرافقها وهي التي تعتبر من اهم القطاعات المتعلقة بالمواطنين.

وأضاف: الآن ما دام ثبت ان هناك فسادا، إذن فهناك فاسدون وعلى وزارة الصحة مسؤولية كبيرة في متابعة كل الإجراءات في هذه القضية بعد ان اصبحت بمعية جهاز النيابة العامة خاصة في دور الوزارة المفترض بدعم كل اجراء من شانه ان يعزز مكافحة الفساد وان يأخذ القانون مجراه في اظهار أي محاولات او وقائع تعد على المال العام ومحاسبة المسؤولين عن ذلك وتحقيق مبدأ الردع لكل من تسول له نفسه الاعتداء على المال العام.

واكد د.الحويلة اننا سنتابع هذه القضية في مجلس الأمة بعد ان احالها الوزير الى النيابة العامة، متمنيا ان تتم محاسبة المخطئين ومكافأة المخلصين وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب، مشددا على ضرورة عدم التهاون في اي تعد على المال العام، معربا عن أمله الا يتم التهاون او التقصير مع أي متجاوز.

هذا وقد وجه النائب الحويلة سؤالا برلمانيا لوزير الصحة على خلفية هذه القضية قال فيه ما يلي: طالعتنا الصحف في تاريخ 2014/9/27 بتصريح لوزير الصحة مفاده «انه قد تمت احالة العاملين بالمكتب الصحي بواشنطن الى النيابة العامة بشبهة هدر مال عام وتجاوزات مالية وإدارية وتزوير».

لذلك يرجى تزويدي بالاتي:

1ـ نمى الى علمنا ان هذه التجاوزات مضى عليها اكثر من سنة وبعلم قياديي الوزارة رغم تنبيههم لها فما أسباب عدم تفعيل تطبيق القانون على مرتكبيها والمتورطين بها منذ علم الوزارة بها؟ وهل هناك علاقة بين أي من مسؤولي الوزارة بأي طرف في هذه القضية؟

2ـ نمى الى علمنا ان وزير الصحة السابق قد اصدر قرارا بإنهاء ندب مساعد الملحق الصحي للشؤون المالية اعتبارا من يناير 2014 الا انه تم سحب هذا القرار قبل تنفيذه من قبلكم استنادا لتقرير لجنة تحقيق كلفت بهذه القضية، فمن هم أعضاء لجنة التحقيق وهل هناك صلة بأي من أعضائها بأي من أطراف هذه التجاوزات؟

3ـ كم بلغت قيمة هذه التجاوزات المالية؟ ومن هم المستفيدون منها؟ وهل هم من العاملين في المكتب الصحي أو ممن لهم علاقة به؟

4ـ ما طبيعة التجاوزات الإدارية الأخرى في المكتب الصحي بواشنطن والتي شكلت جريمة؟ ومن هم أطرافها وما الإجراءات التي اتخذت حيالهم؟

5ـ يرجى تزويدي بنسخة من تقرير لجنة التحقيق وكافة الشكاوى والكتب المرسلة من العاملين او المبتعثين للعلاج حول عمل المكتب الصحي في واشنطن.

المعيوف: ما عدد المستشارين والموظفين غير الكويتيين في برنامج إعادة الهيكلة؟

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالا برلمانيا لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح جاء فيه: يرجى تزويدنا بعدد المستشارين والموظفين غير الكويتيين الذين تم تعيينهم في برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة خلال السنوات الثلاث الاخيرة وحتى تاريخ ورود السؤال مع تزويدنا بالسيرة الذاتية لكل منهم وقرارات تعيينهم ورواتبهم وميزاتهم، وما مبررات تعيين مستشارين لدى البرنامج تم انهاء عقودهم مؤخرا من الامانة العامة للتخطيط بسبب ضعف ادائهم خلال الخطة الانمائية السابقة مع تزويدنا بنسخة من قرارات تعيينهم وسيرتهم الذاتية، وما السيرة الذاتية للمستشار القانوني الخاص بالامين العام لبرنامج اعادة الهيكلة مع تزويدنا بالتدرج المالي في راتبه منذ تعيينه وحتى تاريخه واجمالي قيمة المكافآت المالية المتنوعة المصروفة له خلال السنتين الماضيتين، ويرجى تزويدنا بأسباب حفظ التحقيق الخاص بالمستشار القانوني للامين العام بديوان الخدمة المدنية بعد اكتشاف استيلائه على مبالغ مالية من دون وجه حق والاكتفاء برد المبالغ فقط، علما ان ذلك يعد جريمة تعد على المال العام يعاقب عليها القانون، ويرجى تزويدنا بكل قرارات فريق العمل (تنموي وغير تنموي) واللجان بأنواعها (وزارية وداخلية) ومحاضر اجتماعاتها التي يترأسها الامين العام الحالي خلال السنتين الماضيتين واجمالي قيمة المكافآت المصروفة له عنها، وما ملاحظات ديوان المحاسبة على فرق العمل واللجان المشكلة في البرنامج وما الاجراءات التي اتخذها الامين العام لمعالجة تلك الملاحظات؟ مع تزويدنا بصورة من ملاحظات ديوان المحاسبة.

عبدالله المعيوف